الأزمة الاقتصادية الريعية و الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

زراولية فوزية

(أستاذة مساعدة «أ») جامعة جيجل

طالبة دكتوراه- جامعة الجزائر -3

الملخص:

تحتل الأزمة الاقتصادية مكانة محورية في تحليل و تفسير النزاعات الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ شهدت البلاد اختلالات بنيوية و وظيفية عميقة على مستوى القطاع الاستخراجي منذ بداية عقد التسعينات، تجسّدت في مظاهر مختلفة، مثل: انهيار البنى الانتاجية، انهيار النظام البنكي، اتساع الاقتصاد غير الشرعي. كان لهذه الانعكاسات الاقتصادية أثر عميق على الأمن الداخلي، إذ ساهمت في اندلاع موجات العنف على طول أقاليم البلاد، سواء في صورة حالات عصيان أو نزاعات إثنيّة، والتي تحولت فيما بعد إلى حرب شاملة. من خلال هذا المقال سوف نسلّط الضوء على خلفيات الأزمة، مظاهرها، وعلاقتها بالحرب الأهلية.

الكلمات المفتاحية: الحرب الأهلية في الكونغو، أزمة القطاع الاستخراجي، الانكشافية الاقتصادية، الإجرام الاقتصادي.

Abstract:

The rentier economic crisis is considered as a main cause of successive civil wars in the Democratic Republic of Congo. Since the beginning of 1990's, the country had suffered from deep structural and functional disequilibria. Such economic dysfunctions had various features, such: the destruction of extractive sectors and bank system, the expansion of illegal economy. All those negative symptoms had a profound effect on the patrimonial stability that had been established by Mobutu system; also, it had provoked violence across the country. This

article will shed the light on the backgrounds of the crisis, its features and its effect on the security equation.

Key words: Civil war in Congo, Economic Vulnerability, Economic Criminality, The Crisis of Extractive Sector.

مقدمة:

مع حلول منتصف الثمانينات، عانت معظم الاقتصاديات الإفريقية الاستخراجية أزمة اقتصادية حادّةً نتيجة التناقضات الكامنة في قلب السياسات التنموية الريعية، واعتمادها المطلق على عائدات المواد الأوليّة. تسبّبت هذه الأزمات الاقتصادية في حالات عصيان واسعة النطاق و موجات عنف في القارة، ومنذ المنتصف الأول لعقد التسعينات، دمّرت الحروب معظم البلدان، حالة أنجولا، سيراليون ، ليبيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى، ساحل العاج .....الخ. وبالرغم من تجاوز الدوّل لهذه الانفلاتات الأمنية العميقة خلال الألفية الحالية، فإنّ الطبيعة الريعية و انعكاساتها السلبية على مستوى الأداء الاقتصادي مازالت موضوعا للنقاشات الدولية و رهانا لاستقرار المجتمعات الإفريقية. إذ لم تبذل النخب الافريقية مبادرات ملموسة للتقليص من حدّة التبعية للثروات القيّمة وتنويع القاعدة الانتاجية، فبالرغم من التدخّلات المتتالية للمؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي، مازالت الاستراتيجيات الإفريقية رهينة السياسات الريعية الضيّقة التي لا تعمل سوى على تعزيز الثقافة الاستهلاكية وتخريب القطاعات الانتاجية.

الحربان الأهليتان في الكونغو الديمقراطية خلال (1996-1997) و (1998-2003) تمثّلان نموذجين إمبريقيين للأثر السلبي للسياسات الريعية على الاستقرار الداخلي. من دون شك أنّ حالات العنف السائدة في البلاد لديها خلفيات سياسية و إثنية، وأخرى ذات صلة بالحروب الإقليمية في الدول المجاورة، مع ذلك، يبقى إفلاس مؤسسات تسويق و استخراج الموارد، انخفاض أسعار النحاس في السوق الدولية، تصاعد نشاطات التنقيب غير الرسمية، من الأسباب المحورية للانفجار الحاصل في قلب النظام السياسي و الانقسامات العنيفة، ومن المحددات المفسّرة لتلك القطيعة في العلاقة الدولة_المجتمع. فالتنمية الريعية التي قادت إلى خلق استقرار زبائني طيلة العقود الماضية هي نفسها التي ساعدت على انهيار البناء الاقتصادي للدولة و استمرار الحرب. لمناقشة هذا الموضوع بإسهاب و فهم أثر الأزمات الريعية على الأمن الداخلي، قمنا بتبني الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو أثر الأزمة الاقتصادية الريعية خلال التسعينات على الاستقرار الداخلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

للإجابة على هذه الإشكالية نظّمنا التحليل وفق الخطة التالية:

خلفيات الأزمة الاقتصادية الريعية.

مظاهر الأزمة الاقتصادية الريعية.

علاقة الأزمة الاقتصادية بالحرب الأهلية.

خلفيات الأزمة الاقتصادية:

منذ بداية عقد الثمانينات، عانت معظم الدول الإفريقية ذات الاقتصاديات الريعية من أزمات داخلية عميقة في بنيتها الانتاجية، ولكن، تباينت درجة الاختلالات البنيوية و اللاتوازنات على مستوى السياسات الاقتصادية من حالة إلى أخرى، كما أنّ أثرها على الأمن الداخلي يتمايز من دولة لأخرى، لاختلاف الأساس الذي بُني عليه الاقتصاد الريعي و ركائز الآلة الاستخراجية و التوزيعية. كانت

الكونغو الديمقراطية (الزائير سابقا) من أولى الدول المتضرّرة، و يمكن تقسيم أسباب هذا الانهيار الاقتصادي إلى شقين:

أولا: العوامل الداخلية: سعى موبوتو سيسي سيكو[1] منذ وصوله إلى السلطة في 1965 لتفكيك اللوبي التقليدي المشكّل من البرجوازية الدولية و البرجوازية الوطنية، وتهميش دور المصالح البلجيكية و حلفائها الداخليين (كون بلجيكا من الدول الأولى التي شجّعت الحركات الانفصالية بعد الاستقلال). في سبيل تحقيق هذا الهدف تبنّت الرئاسة آليات مختلفة، من ضمنها فرض الرقابة المحكمة على الموارد القيّمة و مصادرة الثروة الوطنية عبر مبادرات تأميمية شاملة. في البداية، بادر النظام بمجموعة من الإصلاحات الجزئية لاستعادة الثروة الوطنية وإعادة استقطاب فواعل جديدة، مثل تأميم الاتحاد المنجمي لكاتنغا العليا ب 1967.2 ولكن، منذ 30 نوفمبر 1973، أعلن الرئيس بشكل رسمي عن إجراءات تأميمية شاملة، هدفها تجاوز حالة اللاعدالة، استرجاع الثروات الوطنية، محاربة الاختلاس الجبائي بقطاع الاستيراد، وتجنّب فرار العملة الصعبة.[3] كما أضاف البيان، أنّ التدابير تشمل قطاعات واسعة، منها: التوزيع، الزراعة، الاستغلال المنجمي، حيث تُمنح الوحدات الزراعية، والصناعية، والتجارية، والاستراتيجية الكبيرة للدولة، والمزارع الكبيرة و المداجن و بعض النشاطات التجارية لأعضاء المكتب السياسي، والمجلس التنفيذي، والمجلس التشريعي، في حين، توزّع التجارة الصغيرة على سكان المنطقة، مع استثناء الجيش، القضاة، الموظفون، السفراء، المحقّقون، زعماء التجمّعات، من أجل الحفاظ على استقلاليتهم بعيدا عن الأعمال التجارية.[4]

أثارت هذه المبادرة الاقتصادية معارضة داخلية قويّة، بسبب غياب المعايير و الضوابط التنظيمية التي توضح أسس التوزيع، والتعويض، والفواعل المعنية بالإصلاح. مع ذلك، فشلت المعارضة في وقف المشروع الرئاسي، إذ في 26 ديسمبر 1973، انعقدت دورة تجمع كل من المكتب السياسي، مجلس الوزراء، والنواب، وُزّع خلالها ما يقارب 2000 مشروع من الوحدات التجارية، الزراعية، والصناعية على المسؤولين السياسيين. كانت معظم المعايير المتبنّاة خلال التوزيع غير موضوعية، في حين، زوّرت جلّ الوثائق ذات الصلة بتحويل الملكيّة من المالكين القدامى، مثل: السيرة الذاتية، قائمة الممتلكات و الأصول، تصريح الشرطة بالأمانة الوطنية، بيان الحسابات البنكية، الخبرة التجارية، إلى جانب شهادة النزاهة و المشاركة الحزبية.[5]

تحصّلت العائلة الرئاسية عبر هذه الإجراءات التأميمية على نسبة كبيرة من أملاك البلاد، حيث أسّس موبوتو شركته الخاصة المعروفة بشركة زراعات و ماشية الزائير التي تضم 14 فرعا منتشرا عبر البلاد، وظّف فيها ما يقارب 25 ألف عاملا. كانت الشركة تتحكّم في إنتاج العديد من السلّع التصديرية، في مقدمتها: زيت النخيل، القهوة، الكاكاو، المطاط، الشاي.[6] إلى جانب هذا الاحتكار الزراعي، استولى الرئيس على حصة معتبرة من أسهم بنك كينشاسا و شركات أخرى منها: رونولت Renault، فولسفاقن Volswagen، بوجو Peugeot، إلى جانب أعماله التجارية الخاصة في قطاع الماس.[7]

في المقابل، حصلت الطبقة السياسية التجارية أو التي تعرف بالأرستقراطية السياسية [8] على نسبة كبيرة من المشاريع و الأعمال التجارية الصغيرة، حيث كانت حاضرة بقوة في جميع الميادين: نشاطات التجارة، العمارات الحضرية، بناء المنازل للإيجار، قطاع الاستيراد و التصدير، كما كان لديها عدّة اتفاقيات مع مسؤولي الشركات الأجنبية، والتي

سمحت لها بالحصول على القروض و العملة الصعبة من البنوك الداخلية و الاستحواذ على معظم المصانع المسؤولة عن الصناعات التحويلية، والمزارع الكبرى.[9] تفتقد أغلب عناصر هذه الطبقة السياسية التجارية للخبرة اللازمة في مجال التسويق، الانتاج، التفاوض، والبيع، الأمر الذي قاد لإفلاس معظم المؤسسات العامة التعدينية وتقلّص عائدات الدولة بعد فترة وجيزة.[10]

على الرغم من القوة النّسبية لهذه الأوليغارشية السياسية إلاّ أنّها كانت تابعة كليّا للرئاسة في مكانتها الاجتماعية والاقتصادية، فهي طبقة مائعة، مبهمة، وغير آمنة، وغير مستقرة، وهذه اللايقينية و عدم الاستقراريبرزان في الحركة الدورية المتسارعة للأدوار السياسية و الاقتصادية لأعضائها. بناءا على ذلك، فضّلت هذه الشريحة المجتمعية النشاطات التي تكون عائداتها مباشرة وفورية، وكانت توجّه معظم الأرباح المحقّقة إلى الحسابات البنكية الخاصة في الخارج لمضاعفة الثروة الداخلية و احتسابا لأي تغييرمفاجئ، الأمر الذي انعكس سلبا على التنمية الداخلية و ساعد على نقل النظام السياسي من نظام شخصي قائم على الحزب الواحد إلى نظام ناهب من الدرجة الأولى.[11]

إذ سمحت سياسات المصادرة الجماعية للثروة الوطنية بمأسسة النهب الحكومي المباشر و غير المباشر. النمط الأول من النهب هو عبارة عن اقتطاعات مباشرة في ميزانية المؤسسات الوطنية تخصّص للأغراض الشخصية، كتمويل حياة الرفاهية، ملء الحسابات الخارجية، شراء ممتلكات و عقارات في الدول الأروبية، تصفية المنافسين و شراء الزبائن...الخ.[12] ففي سنة 1978 ، أعلن بنك الزائيرأنّ حوالي خمسين شركة تحت سيطرة بارونات النظام أخفت ما يقارب 300 مليون دولارا من عائدات الصادرات وعائدات شركات النحاس،[13] في حين أشارت مفوضية التحقيق حول الأموال المسروقة في تقريرها النهائي ب 23 ماي 1990 عن نهب ما يقارب 1500 قيراط من الماس الصناعي من طرف الرئاسة لوحدها.[14]

النمط الثاني من النهب هو النهب غير المباشر بتواطؤ مع المصالح الأجنبية عبر ما عرف باستثمارات الهيبة، وهي استثمارات واسعة غيرانتاجية يديرها انصهارمن الفواعل الخارجية والداخلية، وتتحصّل الرئاسة فيها على نسبة 7% من الأرباح مقابل تقديم امتيازات نوعية للمصالح الأجنبية، كالإعفاء من الضرائب. هي مجرّد مشاريع استنزافية تحتاج إلى التكنولوجيا الثقيلة ورأس المال الأجنبي، ومعظمها مموّلة من البنوك الخاصة الخارجية التي لا تهتم إلّا بتعظيم المكاسب.[15] من أهم هذه المشاريع، نذكر: مشروع سد إينغا Inga، مشروع مصنع الحديد و الصلب، المشروع الضخم لإنتاج الذرة كانياما_ كاسيسي Kanyama-Kesasi، مشروع تطوير ميناء بانانا Banana، مشروع بناء جسر ماتادي Matadi. معظم هذه المشاريع الضخمة غيرفعّالة و تدابيرإنفاقية غيرعقلانية، عمّقت من الاختلالات و اللاتوازنات الداخلية و الخارجية، إذ يغيب فيها التخطيط و التنظيم بشكل كلّي، فبعد فترة وجيزة من الإعلان عنها، تقلّص الناتج الداخلي الخام ب 5% في حين ارتفعت المديونية بنسبة 2،5 مليار دولار.[16]

ركّزت السياسة التنموية خلال هذه الفترة على تطوير ما عرف بحزام النحاس، أي تبنّي مشاريع صناعية طموحة جدّا لتطوير المناطق الغني بالمعادن، وقد أهملت أغلب الأقاليم الأخرى. فمعظم المقاطعات المتخصصة في إنتاج المحاصيل الزراعي لم تحظ بدعم من الحكومة الجديدة، على العكس من ذلك، لم تتوان الدولة عن إنشاء مجالس تسويقية

لاحتكار مسار نقل المنتجات الزراعية لصالح الطبقة الحضرية التي أفرزتها الطفرة الاقتصادية. حيث تتولّى المجالس التسويقية تمويل الأسواق الداخلية بالمواد الغذائية الرئيسية و كذا تصدير الفائض إلى السوق الدولي، ولكن دفع أجور دنيا للفلاحين. سامت سياسة رقابة الأسعار إحلال السلطات العشائرية في الأرياف بسلطات إدارية، بتخريب علاقات التضامن الاجتماعي التي تم تأسيسها قبل المرحل الاستعمارية، كما ساعدت على تعميق الهوة بين الريف و المدينة. من جه أخرى، أدّى اتساع المدن و الطبقة الحضرية إلى اتساع حرك الاستيراد الداخلي في البلاد، والتي كانت تحت سيطرة بارونات النظام، حتى أنّ العديد من العقود قد وظّفت لمضاعفة الثروة الشخصية لهؤلاء.

لم تساعد حركة الاستيراد على إغناء النخب الحاكم فقط، ولكن قادت إلى إفلاس مؤسسات وطنية عديد بسبب المنافس المرتفع. أمام تدور شبكة المواصلات و ارتفاع تكاليف المواد الكيميائية، اضطر الفلاحون و مالكي المزارع الكبرى إلى إغلاق مؤسساتهم الصغيرة، أو إعادة تصدير منتجاتهم إلى الأسواق الإقليمية بطريقة غير شرعية، مثل: أوغندا، رواندا، تنزانيا، كينيا. في حين البعض الآخر قد فضّل التوجّه إلى حقول الماس و الذهب المهملة و العمل في مخيمات التنقيب. أدّت هاذان النزعتان السلبيتان إلى تشكيل فضاءات اقتصادية للمبادلات التجارية خارج رقابة الدولة، وخاصة في الأقاليم البعيدة عن كينشاسا، الأمر الذي ضاعف من أزمة الرقابة داخل الدولة.

ثانيا: العوامل الخارجية للأزمة: ارتفعت مخاوف الأوساط المالي العام و الخاصة بسبب فشل السياسات التنموية الداخلية و اتساع موجة النهب النخبوي و البيروقراطي، ولهذا تنامت الضغوط على الحكومة الزائيرية لكي تتبنّي سياسات فعّالة لتسديد ديونها الخارجية. تخوفّا من فقدان الدعم الخارجي، دخلت الزائير في سلسلة من المفاوضات مع الدائنين الخواص الخارجيين منذ 1976 لإعادة النّظر في هيكلة ديونها و خصخصة المؤسسات الاقتصادية، وبالموازاة وقّعت على اتفاقية مع المانحين الثنائيين بنادي باريس بهدف إعادة جدولة الديون العامة و الخاصة، وتنظيم التسديد النظامي.[17] لكن، لم تكن لهذه الإجراءات آثارا حاسمةً بسبب التدخلات المتتالية للرئاسة. عندها اضطرت المؤسسات المالية إلى طرح مقاربة جديدة تشمل تدخلا شاملا و تغييرا أوسع على مستوى جميع البنى الاقتصادية، في إطار ما عرف ببرنامج التصحيح الهيكلي. شمل هذا البرنامج مرحلتين أساسيتين: الأولى من (1983_1986)، حيث ركّزت الأولى كلّ الجهود على التجارة و تحرير سعر الصرف، والثانية، من 1987 إلى غاية حلول التسعينات، جاءت للدّفع بالإنتاج و النمو الداخلي مع التركيز بشكل دقيق على القطاع الصناعي.[18]

خلال المرحلة الأولى، شهد الاقتصاد الداخلي نجاحا نوعيا على مستوى المعدّلات التضخمية، سياسية سداد الديون، مستويات الإنتاج في القطاع التعديني، ولكن خلال المرحلة الثانية عادت المؤشرات السلبية من جديد بسبب تراجع أسعار النحاس في السوق الدولية، تخريب شبكة المواصلات، فشل برامج إعادة التأهيل، المشاكل المناخية، تردّد المستثمرون للاستثمار في البلاد لتخوّفهم من المستقبل السياسي، فضلا عن رفع الرئاسة للنفقات الداخلية و وقف سداد الدين الخارجي تجنّبا لانتشار الاحتجاجات الناتجة عن التدابير التقشفية.[19] شكّلت كل هذه التغييرات حافزا قويّا لانسحاب معظم المستثمرين الخواص و المؤسسات المالية الدولية من البلاد،20 ولم تعد إليها إلاّ بعد نهاية الحرب الأهلية و الإعلان عن المرحلة الانتقالية في 2003.

لم تخسر الكونغو دعم المؤسسات المالية فقط، بل فقدت مساعدات البنوك الغربية و النوادي المالية، والتي كانت تتحصّل عليها خلال الحرب الباردة. فقد كان دور الزائير محوريّا في وقف المحاولة الإنقلابية العسكرية ضدّ نظام إياديما في الطوغو، وتدريب العناصر التشادية لإسقاط نظام حسن هبري، ودعم حركة جوناس سافيمبي في أنجولا.[21] سمح هذا الدعم الغربي غير المشروط لموبوتو بتوسيع السلطة المركزية الداخلية و خلق شبكته الزبائنية الأجنبية للتغلغل في قلب المصالح الاقتصادية و المالية الأجنبية عبر استخدام سلطة المال و سلطة المورد،[22] لكن مع حلول التسعينات، ارتفعت المعارضة ضدّ النظام داخل الكونغرس الأمريكي بسبب الانتهاكات الانسانية المرتكبة في البلاد.[23] بناءا على ذلك، أصدرت الإدارة الأمريكية قرارا بتعليق المساعدات الاقتصادية إلى الزائير و إلغاء جميع أنماط المساعدات الاقتصادية باستثناء المساعدات الإنسانية، وتبع هذا القرار بيانات رسمية من معظم الدول الغربية الأخرى بقطع العلاقات والانسحاب الكلّي من البلاد، باستثناء فرنسا التي كانت ترى في موبوتو الورقة الرابحة من أجل الحفاظ على وحدة الفضاء الفرانكوفوني.

-2 مظاهر الأزمة الاقتصادية الريعية: ليست جميع الأزمات الاقتصادية الريعية متماثلة، وليس جميع الأزمات يمكن أن تقود إلى الحروب الأهلية، وهذا ما يفرض علينا تحليل كل حالة على حدى ومحاولة فهم خصوصيتها و علاقتها بالوظائف الداخلية للدولة المعاصرة. ويمكن حصر مظاهر الأزمة الاقتصادية الكونغولية في النقاط المحورية التالية:

أولا: الانهيار الكلّي للبنى الانتاجية: مع حلول عشرية التسعينات، انهارت معظم البنى الاقتصادية التحتية الكونغولية، في حين انخفضت أغلب القيم الانتاجية للمعادن الثمينة باستثناء الماس. فالشركة العامة للمحاجر و المناجم التي كانت تساهم ب 70 % من عائدات الدولة من العملة الصعبة، لم تضخ في 1990 إلاّ نسبة 14،8% ، حيث انخفض إنتاج النحاس من 500 ألف طن ب 1987 إلى 37227 طن ب 1998، أمّا الكوبالت فانتقل من 9985 طن ب 1990 إلى 3003 طن ب 1997.24 ساهم كل من عدم دفع الأجور للموظفين و تراجع ثقتهم بالدولة في تعميق الهوة بين الدولة والمواطن، وشجّعهم على سرقة الأصول الوطنية في شكل سلع أو أموال، سواء تعلّق الأمر بالمدنيين أو بالعسكريين.[25] امتدّ هذا الانهيار ليمسّ جميع القطاعات الحيويّة التي كانت تعتمد عليها الدولة في تمويل الحياة السياسية و الاقتصادية، مثل: الشركة المنجمية لكيفو La soceité minière du kivu، مكتب كيلوموتو Kilomoto المتخصّص في استغلال الذهب، شركة الباكوانغا Bakwanga للانتاج الصناعي للماس.[26] على مستوى القطاع الزراعي، انهارت جميع المزارع الكبرى التي ورثتها البلاد عن المستعمر البلجيكي بسبب تراجع اليد العاملة وتخريب شبكة المواصلات الجوية والبرية. إذ أصبح تسويق المنتجات المعاشية و التصديرية من بعض المناطق مستحيلا، وأصبحت البلاد غير قادرة حتى على توفير المواد الغذائية الأساسية التي كانت تنتجها سابقا: كالأرز، القمح، السكر و الذرة. تحوّلت معظم المراكز الزراعية الرئيسية من البانوندو Bundundu، الإكواتور Equateur ، المقاطعة الشرقية، كيفو الغربية و الشرقية إلى أقاليم معزولة منفصلة بشكل كلّي عن الاقتصاد الزراعي الرسمي، ممّا أتاح الفرصة لمنظمات التهريب لبناء اقتصاديات غير شرعية بعيدا عن رقابة الدولة.[27]

مسّ الانهيار الزراعي القطاع المعيشي و القطاع

التصديري على حدّ سواء، ومن بين العوامل التي ضاعفت من عمق الأزمة، نذكر: ازدهار نشاطات التنقيب غير الرسمية لاستغلال المعادن الثمينة و الأحجار الكريمة، غياب رقابة رسمية على الأسعار، ارتفاع مستويات المضاربة بين الوسطاء التجاريين، تدفّق الآلاف من اللاجئين الروانديين و البورنديين نحو شرق الكونغو الديمقراطية و إتلاف المزارع و نهب الماشية.[28] أثّر هذا الانهيار الزراعي على الصناعة التحويلية الغذائية، الصناعة النسيجية، وإنتاج المشروبات. فقد سجّلت كل من القطاعات السابقة الذكر انخفاضا بنسبة 50% بسبب العجز لارتفاع تكاليف المدخلات الإنتاجية، العراقيل الإدارية، وانخفاض القدرة الشرائية، وتراجع الاستثمارات، فضلا عن أنّ القطاع كان يواجه منافسة حادّة من طرف القطاع غير الرسمي و القطاع غير الشرعي.[29]

لم يستثن القطاع الغابي من هذه الحركة السلبية للاقتصاد الوطني، إذ انتقلت نسبة الإنتاج من 111520م³ ب 1995 إلى 97830 م³ في 1997، عدد الشركات الغابية و الذي كان يقدّرب 250 مع بداية الثمانينات، تقلّص إلى 20 مع 1997، أمّا مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام وصلت إلى 0،7%، وهي نسبة جدّ ضئيلة مقارنة بالثروة الغابية. حتى أنّ التدابير الحكومية الجديدة في 7 جانفي 1999 لمحاربة الاحتيال و النهب في القطاع الغابي لم تعمل إلاّ على رفع عمليات التهريب.[30]

ثانيا- الإجرام الاقتصادي:

لم يكن الانهيار الكلّي للبنى الاقتصادية و الانتاجية الداخلية المظهر الوحيد للأزمة الاقتصادية، بل سجّلنا منذ حلول التسعينات تجاوزات مختلفة لا يمكن تصنيفها على أنها مجرّد اختلاس أو فساد، بل هي سياسات سرقة جماعية ممنهجة و منظّمة تسيرّها النخبة السياسية-العسكرية، على درجة عالية من الخطورة، والتي لم تفرز عن تراجع عائدات الدولة فقط و لكن قادت لتجريد الدولة من وظائفها و تخريب جميع المظاهر الاقتصادية للدولة المعاصرة. فقد كان من الصعب الحديث عن نظام بنكي، عملة مستقرة، سياسة نقدية، سياسة إنتاجية أو استثمارية خلال هذه الفترة، لاتساع الاجرام النخبوي. هذا الإجرام يبرز على مستويين: أولا على مستوى القطاع التعديني و ثانيا على مستوى القطاع النقدي.

على مستوى القطاع التعديني، ساعدت النخبة السياسية و قيادات الجيش شركات المضاربة الدولية على تهريب الثروات الوطنية و استنزافها عبر اتفاقيات مشبوهة، كما قامت بترتيب مجموعة من النشاطات غير الشرعية على مستوى الحدود بعلم من الرئاسة، سواء في قطاع الماس، الذهب، القهوة، الخشب، أو الماشية. من أهم الأمثلة عن هذ التنظيمات غير الشرعية: مخيّمات التنقيب التابعة للجنرال كباما باراموتو Kpama Baramoto ، عضو بالحرس المدني لموبوتو، والذي بادر بنشاطاته في مجال الماس و الذهب بكيفو منذ نهاية 1992، وفي 1996 وسّع أعماله التجارية بمساعدة الشركة الأمريكية باريك غولد Barrick Gold. وظّف هذا الأخير عائداته الماليّة المكتسبة في إعادة ترميم المطار العسكري لنقل الذهب و الماس إلى كاسائي و الدول المجاورة، وفي تعزيز العلاقات مع الشركاء الخارجيين و الفواعل الإقليمية التي من شأنها ضمان الوصول الآمن للسلع إلى السوق الدولية. أمّا المثال الثاني لتورّط النخبة العسكرية هو الجنرال نزيمبي نبالي كونغو Nzimbi Ngbale Kongo، أحد أعضاء الوحدة الخاصة الرئاسية المشاركة في تهريب شحن الكوبالت من كاتنغا نحو زامبيا بالتنسيق مع حاكم المقاطعة، القوات العسكرية، والحرس الرئاسي.[31]

يصعب تحديد القيمة الدقيقة للمعادن و الأحجار الكريمة المختلسة، وخاصة في قطاع الماس، باعتبار أنّ الجمارك البلجيكية لم تُعِر اهتماما لمصدر الصادرات المتدفّقة من إفريقيا الوسطى، لكن أكّدت التصريحات أنّ شبكة الاختلاس تشمل رجال أعمال لبنانيين، هنديين، باكستانيين، إلى جانب النخبة السياسية و موظفّي المركز الوطني للمعاينة. ومن أهم الشخصيات البارزة و التي ورد اسمها في التقارير الدولية، هي: رجل الأعمال الأمريكي موريس تامبسمان، رئيس شركة لازار كابلان Lazare Kaplan.[32]

على مستوى القطاع النقدي، حوّل النظام الكونغولي العملة الوطنية لمصدر للمضاربة، وتحقيق الاغتناء الشخصي، ونهب مدّخرات المواطنين، وخاصة عندما عجز عن استعادة ثقتهم و فشل في فرض الرقابة على العملة الصعبة. إذ جميع الاصلاحات النقدية خلال هذه المرحلة ما هي إلاّ وسيلة لقمع المعارضة الداخلية أو الاستيلاء على العملة الصعبة في الحلقات غير الرسمية، وقد صنّف العديد من الباحثين الأكاديميين هذا النمط من الاجرام ضمن مظاهر انهيار الدولة و أحد نتائج تفكّك العقد الاجتماعي، تراكم سياسات النهب النخبوي، والغياب الكلّي لقاعدة القانون،33 فالعزلة الدولية و تراجع ثقة المواطن بالنظام القائم قد أجبرتا الرئاسة على البحث عن آليات جديدة لتمويل الخزينة الخاصة، حيث أعلنت النخبة الحاكمة عن مبادرات ادّخارية مغرية مختلفة في البنوك المحلية، والتي استقطبت اهتمام المواطنين الساعين لمضاعفة ثروتهم في فترة زمنية قصيرة، لكن، لم يمر وقت طويل حتى أعلنت أغلب المؤسسات إفلاسها و عجزها عن تعويض المواطنين.[34]

فضلا عن مبادرات الاستثمار البنكي، استغلت السلطة الإصلاح النقدي و إصدار عملات نقدية جديدة لجمع السيولة النقدية من العملة الصعبة التي تتحرّك خارج الحلقات الرسمية. حيث استغل المقرّبون من موبوتو حاجة المواطنين للعملة الجديدة و ندرة هذه الأخيرة في البنوك، لبيعها للمواطنين مقابل الدولار أو مقابل الماس في بعض الحالات، إذ صرّح موظفون رسميون عن تسريب شحن كاملة من الوحدات الجديدة إلى السوق السوداء ولكن لم نسجل أيّ استجابة فعلية على المستوى الرسمي.[35]

ثالثا: تنامي الاقتصاد التعديني الحرفي غير الرسمي: مع حلول عقد التسعينات، اتسعت ظاهرة مخيّمات التنقيب غير الرسمية، وقد ساعد انتشار الموارد الطبيعية القابلة للنهب و اكتشاف مواقع منجمية جديدة على تنامي عددها بشكل غير معهود. تسيطر على هذه المخيّمات الحركات المسلّحة الوطنية، أو الإقليمية، أو مكاتب الشراء التابعة لرواندا و أوغندا، حيث أُخليت كلّ المدارس و الهيئات الحكومية و اتجه موظفوها أو طلبتها إلى حقول التنقيب. تعتبر مخيمات التنقيب من وجهة النظر التحليلية آليات جديدة ابتكرها الكونغوليون من أجل البقاء و تجاوز عجز الدولة عن توفير الأمن الاقتصادي و الاجتماعي. هذا الاقتصاد المعيشي غير الرسمي ذو الأبعاد الإقليمية لا يحتاج للأطر الإدارية و القانونية التي نعرفها في الدولة المعاصرة، ولكن يستند إلى التبادل البسيط سواء بالعملة الصعبة أو المقايضة، حيث الهيئة المحورية لعملية التبادل هي مكاتب الشراء، بغض النظر لمن هي تابعة أو من يموّلها، فالأكثر أهمية هو مدى قدرتها على توفير العائد عبر توظيف العلاقات الشخصية المدنية و العسكرية المتاحة في المنطقة. أغلب المناجم المغلقة و المفتوحة التي كانت تابعة سابقا إلى الشركات الوطنية الكبرى أو المصالح الأجنبية تم احتلالها من طرف المنقبين الحرفيين، وأصبحت فضاءات جغرافية و أحد محدّدات التضامن المجتمعي المحلي

و معيار من معايير القوة و النفوذ.

أشار الخبير الاقتصادي البلجيكي ستيفان ماريس Stephaan Marysse أنّ حصة الانتاج الحرفي غير الرسمي في قطاع الماس ما بين 1992 و 1993 قد بلغت ثلثي الانتاج الكونغولي الكلّي، وكل هذه العائدات وجّهت إلى التحالف المصلحي الذي يضم كل من القوات النظامية، القوات المسلّحة الإقليمية المناوئة، الفواعل التجارية، النخبة العسكرية، السلطات التقليدية، المفاوضين، المنقّبين، أعضاء الجريمة المنظمة، رجال الأعمال الدوليين و الإقليميين. هذا التزاوج بين الفواعل المدنية و العسكرية، سواء الرسمية أو غير الرسمية قد ساعد على عسكرة هذه الجيوب الريعية Rentier Enclaves الخارجة عن نطاق رقابة الدولة، سواء عبر المشاركة في عمليات التهريب أو تسليح الشباب و المليشيات لحماية المصالح الأجنبية المتواجدة في المنطقة، فضلا عن تفكيك البنية المجتمعية لليد العاملة. ترسّخت هذه الممارسات غير الشرعية ذات الطابع العنيف، وخاصة عند لجوء الدولة إلى العنف لمصادرة الأراضي و الثروات الوطنية، أو لجوء الشركات الأجنبية إلى القوّات المسلّحة لمواجهة المنقّبين الحرفيين.[36]

-3 علاقة الأزمة الاقتصادية الريعية بالحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية:

الريع بالنسبة للكونغو الديمقراطية عامل محوري في بناء الدولة و استمرار النظام السياسي، كحال جميع الدول الريعية، فهوليس مجرد مصدر لاغتناء النخبة الحاكمة و لكن هو عبارة عن مصدر من مصادر بناء الشرعية الداخلية للنظام، وهذا ما يفسّر لنا الأثر العميق الذي خلّفته الأزمة الاقتصادية على الاستقرار الداخلي. فالمعادلة الزبائنية و الطابع الباتريمونيالي الجديد للدولة الكونغولية، والذي تم مأسسته منذ الانقلاب الموبوتي في 1965 لا ينفصل عن آليات مصادرة الثروات الوطنية من طرف بارونات النظام، وترتيب، وإعادة تكوين أوليغارشيات دولاتية جديدة استهدفت استنزاف الثروة الوطنية. بناءا على ذلك، محورية الأزمة الاقتصادية في تفسير الحروب الداخلية الكونغولية، لا تعود للطابع الريعي لاقتصاد الدولة في حدّ ذاتها و لكن تعود لمكانة الثروة في قلب معادلة بناء العلاقات الهرمية الزبونية الداخلية وتجديد آلة النظام السياسي، أو إنتاج الفعل السياسي.

بالرغم من أنّ العديد يعتقدون أنّ الفسيفساء الاثنية هي السبب المحوري في بناء النظام الكونغولي السابق، لكن الواقع عكس ذلك تماما، فإلغاء السلطات التقليدية و استبدال وسائط التضامن المجتمعي على مستوى القطاعات المحيطية بآليات بيروقراطية ممركزة تابعة للآلة الاستخراجية، ما هو إلاّ إعلان عن انحراف النظام نحو بيروقراطية شخصيّة مبنية على عائدات الريع. ومن هذا المنطلق، فإنّ أيّ خلل حاصل على مستوى المعادلة الريعية، سواء أسعار الموارد، أو الفواعل، أو السلسلة التسوقية، أو البنى الانتاجية سيكون له الأثر المباشر على شرعية النخبة المهيمنة واستمرارها.

إذ قادت الأزمة الاقتصادية الريعية في الكونغو الديمقراطية إلى تفكيك القاعدة المجتمعية وتخريب السلسلة الزبائنية التي كان يعتمد عليها النظام السياسي سابقا، كما سمحت بالانتقال من مرحلة شخصنة السياسات Privatisation of politics إلى التوظيف السياسي للاّنظام Disorder من طرف النظام و القوى السياسية المعارضة على حدّ سواء، وهي المرحلة التي أطلقت عليها كوليت بريكمان مصطلح مرحلة دمقرطة النهب Democratisation of Pillage،[37] أين تتّسع الفضاءات غير الرسمية الناجمة عن تعميم اللامساواة الأفقية المجتمعية و تستغل اللوبيات النخبوية الفوضى العارمة لتغذي

الانقسامات الداخلية. فقد ساهم الإفلاس الكلّي بانفجار التناقضات الداخلية التي طالما تم تجاوزها عبر القمع، والاقصاء، وشراء الأنصار، وتوزيع المناصب الإدارية. إذ مع حلول التسعينات، تحوّلت الاختلالات و التناقضات الكامنة بقلب العلاقة المجتمع_الدولة إلى عنف مجتمعي مستمر يمسّ جميع المقاطعات الداخلية و خاصة الشرقية منها. إذ بات جلياً أنّ النظام غير قادر على إعادة إنتاج نفسه عبر آليات التغذية الاسترجاعية التقليدية و أنّه قد جُرّد فعليا من حقوق معتبرة.

أفرزت الأزمة الاقتصادية داخليا نمطين من مسارات العنف المجتمعي، والتي تحوّلت بعد أشهر قليلة إلى حرب شاملة، النمط الأول، هو حالات الفوضى الاثنية حول الثروات القيّمة و توزيع المناصب الحساسة بداخل المؤسسات الاقتصادية الكبرى، مثل ما حصل في كاتنغا، والتي تحوّلت إلى مواجهات دامية منذ 1993 تحت حجّة أولوية سكان المقاطعة في ثرواتهم. لا ننفي أنّ هذا النمط من الفوضى لديه أبعادا سياسية، ولكن الهشاشة الاقتصادية كان لها الدور الحاسم في تعبئة الحشود و توجيه العنف. المثال الثاني، هو الصراع الدموي حول الأراضي الزراعية في كيفو بين اللاجئين و القادمين من رواندا وبورندي وبين ما عرفو بالسكان الأصليين، فإلى جانب الأحقاد الإثنية و آثار الحرب الأهلية الرواندية، لعب كل من الفقر، وغياب التنمية الاقتصادية، واكتشاف مناجم جديدة غنية بالثروات في المنطقة، دورا محوريا في تجنيد الشباب و تنظيمهم في مليشيات قبلية، وتشجيع الإبادات الجماعية. النمط الثاني، من الفوضى هو حالات العصيان المدني التي لم تتخذ شكل المواجهات الإثنية ولكن كانت في صورة هيجان شعبي يصاحبه تدمير، ومستويات عالية من العنف، من أهمها موجتي النهب المدني العام في سبتمبر 1991 و 1993، اللّذان قادا إلى تدمير ما يقارب 90% من الاقتصاد الحضري وتخريب ما يقارب 924 مؤسسة داخلية.[38] من جهه أخرى، ساهمت الأزمة الاقتصادية بانحلال أهم مؤسسة و أحد الدعائم الرئيسية لتسلطية موبوتو، ألا و هي المؤسسة العسكرية. فإفلاس الخزينة الوطنية و عدم قدرة الدولة على دفع أجور الجنود ساعد على تفكيكها و إعادة توجيه العناصر المسلّحة إلى الحلقات الإجرامية، سواء على المستويات القيادية أو على المستويات الدنيا. خلال فترة وجيزة، تحوّلت القوات النظامية إلى مجموعة من الجماعات المسلّحة الخاصة المسؤولة عن نهب المؤسسات و البنوك، والأصول الوطنية، والمعدّات الثقيلة، وتعتبر مشاركة القوات المسلّحة في موجة النهب بسبتمبر 1991 مؤشرا قويّا على درجة انحلالها و غياب الانضباط على مستوى القوات النظامية. أكّدت أغلب الوكالات الصحفية الدولية الحاضرة في الميدان أنّ الأوضاع المعيشية وتوقّف الأجور من الخلفيات المفسّرة لمشاركة الجيش في تخريب المال العام، وتورّطه في المواجهة المسلّحة ضدّ الوحدات النظامية الأخرى التي رفضت المشاركة. إذ أعلنت المصادر الصحفية التابعة لجريدة نيويورك تايمز أنّ عدد الجنود المشاركين في النهب يبلغ 3000 عنصر، في البداية اقتصر التخريب على العقارات الصغيرة، لكن فيما بعد امتدّ ليشمل المحلات الكبرى، المطارات، المراكز الأمنية للشرطة و الجيش، ولم تستطع الحكومة تجاوز الفوضى إلاّ بعد تدخّل مباشر من القوات الفرنسية و البلجيكية.39 خلال هذه المرحلة، تحوّلت القوات النظامية الكونغولية إلى عصابات سطو وسرقة، لديها مصادرها الخاصة لتعميم العائد: كتنظيم الحلقات الضريبية على طول المسالك التجارية، ابتزاز المدنيين، الإشراف على تنظيم العمل في مخيمات التنقيب غير الرسمية، بيع الأسلحة للقوى الإقليمية المناوئة.[40]

في 25 ماي 1992، أعرب الجنرال ماهيلي Mahele (أحد القيادات المحورية في الجيش الكونغولي و الذي سوف يعيّن على رأس الجيش خلال الحرب الأهلية الأولى) أمام المؤتمر الوطني السيادي عن وقع الأزمة الاقتصادية على فعالية المؤسسة العسكرية، واشتكى من حالة اللاعدالة، والضغوط السياسية، والمعايير الزبائنية في توزيع المناصب و الأجور، كما دعا لضرورة إضفاء الطابع الأخلاقي على المؤسسة العسكرية لتجنب انهيارها و وقف نشاطات التهريب. لكن، هذا التصريح لم يكن له أثرا بارزا على المستوى الفعلي، مما شجّع على رفع مستويات السرقة داخل المؤسسة، سواء في شكل جماعي أو في شكل فردي.[41] حيث تحوّلت البني و الهياكل التحتية الأمنية المختلفة إلى مليشيات خاصة تابعة للسلطات التقليدية أو المصالح الخاصة، كالسلطات العشائرية، الأحزاب السياسية، رجال الأعمال و حتى المافيا الإقليمية.[42]

خلاصة:

إنّ الأزمة الاقتصادية الريعية في الكونغو الديمقراطية خلال التسعينات هي إفراز للتنمية الريعية و السياسات الزبائنية التي تبنّاها النظام منذ انقلاب 1965. حيث عمد موبوتو منذ وصوله إلى السلطة بسط نفوذه على القطاع الاستخراجي التصديري لصالح الرئاسة و استبدال الطبقة البرجوازية الأجنبية و نخب ما بعد لاستقلال بأوليغارشيات سياسية و بيروقراطية فاسدة تتحكّم في أغلب القطاعات الانتاجية في البلاد. فالتدابير التأميمية الواسعة و البرامج القومية ما هي إلا وسيلة من أجل إعادة توجيه موارد الدول لصالح النخبة السياسية-العسكرية، في حين خصّصت جميع المساعدت المقدم وعائدات الدولة في تطوير البني التحتية لقطاع المعادن بمساعدة رأس المال الأجنبي. من أهم خصائص هذه التنمية الريعية، هي: مركزية القرارات، اللاعقلانية، اللايقينية، ارتفاع مستويات السرقة، التركيز على قطاع النحاس و إهمال القطاعات الإخرى، أمّا خصائص النظام الزبائني الذي يتحكم في هذه الثروة، يمكن حصرها فيما يلي: سيطرة الجهاز الرئاسي، ارتفاع مستويات النهب النخبوي، الاعتماد المطلق على معيار التبعية الشخصي في تجنيد المناصرين و الأتباع. سمحت كل هذه الخصائص بمأسس نظام نيوباتريمونيالي و الذي صنّف فيما بعد على أنه من الدول السارقة Kleptocracy. قادت النتائج الكارثي للاستراتيجيات الاقتصادي الداخلية إلى انسحاب أغلب الفواعل الأجنبية من الدول و الشركات، حتى أنّ المؤسسات المالية الدولية أعلنت بعد فترة وجيزة على عدم قدرتا من تجاوز الاختلالات البنيوية و الوظيفية التي تعاني منها البلاد، وخاصة بعد انخفاض أسعار النحاس في السوق الدولية.

تجلّت الأزمة الاقتصادية في مظاهر مختلفة، تتمثل فيمايلي: الانهيار الكلي للمؤسسات الاقتصادي، الاجرام الاقتصادي، انتشار الفضاءات الاقتصادية غير الشرعية و غير الرسمية، خاصة في قطاع التعدين. كل هذه المظاهر أفرزت عن انسداد داخل حلقة التغذية الاسترجاعية للنظام، ترجم لاحقا في أزمة شرعية، و أزمة رقابة عميقتين. فمعظم العلاقات العمودية التي شكّلت ركائز المعادلة الأمنية سابقا، أصبحت غير قادرة على إعادة إنتاج نفسها لغياب التمويل اللازم و إفلاس الدولة. تجسّدت أزمة الشرعية في حالات العنف التي اندلعت في البلاد منذ التسعينات، سواء في صورة عصيان مدني أو في صورة حركات انفصالية، والتي تطورت إلى حرب شاملة منذ 1996.

هوامش الدراسة:

1-- موبوتو سيسي سيكو هو الرئيس الثاني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وصل إلى الحكم عبر انقلاب عسكري في 1965 مدعوم من طرف الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا، وقد استمر حكمه إلى غاية 1997، حيث انسحب من السلطة بعد اندلاع الحرب الاهلية الأولى و سيطرة تحالف القوى الديمقراطية تحت قيادة لوران كابيلا على أهم المناطق في البلاد.

2 - Jean-Jacques Arthur Malu Malu, Le Congo-Kinshasa (Paris: Karthala, 2002), p, 171.

3 - J Mokili Danga Kassa, Politiques agricoles et promotion rurale au Congo-Zaïre (1885-1997) (Paris: l'Harmattan , 1998),pp, 316-317.

4- Mbaya J Kankwenda, L'économie politique e la prédation au Congo-Kinshasa: des origines à nos jours (18852003-) (Washington: ICRDES, 2005), pp, 180181-.

5 - Winsome J Leslie, Zaire: continuity and political change in an oppressive state (USA: 1993), p 105.

6- Colette Breackman, Le Dinosaure: le Zaire de Mobutu (Paris: Fayard, 1992), 157.

7- Ibid., 198, 199.

8ا-لطبقة التجارية السياسية هي الأوليغارشية السياسية التي كانت تسيطر على المناصب القيادية في الحزب و الرئاسة، و في بعض الأدبيات يشار لا بالبرجوازية الدولاتية:
David J Gould, From Development Administration to Underdevelopment Administration: a study of Zairian administration in the light of current crisis (France: CEDAF, 1978), p, 94.

9 - Colette Breackman, Le Dinosaure, op. Cit., pp, 198, 199.

10 - Colette Breackman, La Puissante et fragile pyramide d'un état fort, Bernard Adam (dir), Congo-Zaïre: la colonisation, L'indépendance, le régime Mobutu, demain? (Bruxelles : GRIP, 1990), 106107-.

11 - Young Crowford and Thomas Turner Edwin, The Rise and the decline of Zairian State (USA: University of Wisconssen press, 2013), p, 167.

12 Colette Breackman, Le Dinosaur, op. Cit., 202- 203.

13- العامة للمحاجر و المناجم هي شركة النحاس الوطنية و الممول الأول لخزينة الدولة، سابقا كانت تحت سيطرة المصالح البلجيكية و كانت تعرف بالاتحاد المنجمي و لكن فيما بعد بسبب أهميتها الاقتصادية على الصعيد المحلي و الدولي، أممها

مبوتو و سيطر على جميع فروعها:
.Young crowford and thomas turner, p, 180

14 - François Misser and Olivier Vallées, Les Gémmocraties: L'économie politique du diamant Africain (Paris : Desclée de Brower, 1997), p, 71.

15- Charles Dzungu-Simbak, En Attendant Kabila (Kinshasa: EPO, 1997), p, 19.

16- Emile Bongeli Yeikelo Yato, La Mondialisation, l'Occident et le Congo-Kinshasa (Paris: L'Harmattan, 2011), pp, 139, 140.

17 - Wa Bilenga Tshishimbi and Peter Glick, Economic Crisis and adjustment in Zaire (Cornowell Food and Nutrition Policy Program, 1993), p, 38.

18 - Ibid., 33.

19- Gaston Mutumba Lukusa, L'économie Congolaise de 2003 à 2011: défis et opportunités (Paris: L'Harmattan, 2012), pp, 2223-.

20 - Ibid., 2223-.

21- Special interview with Stanisla Maroro, Senior Researcher at the Institute of Development Policy and Management, Antwerpen University, Belguim, 29,2012-10-14:00 GMT.

22- Fweley Diangitukwa, Pouvoir er clientélisme au Congo-Zaïre- DRC (Paris: L'Harmattan), p, 101.

23 - Emmanuel Dungia, Mobutu et L'argent du Zaire (Paris: L'Harmattan), p, 65.

24- Alain Biscoff, Congo-Kinshasa: la décennie (19972007-) (Paris : Cygne, 2008), p, 23.

25 Jef Maton and Annelies van Bauwel, "L'économie Congolaise (19972000-): le désenchantement et les échecs possibles," L'Afrique des grands lacs, Annuaire (1997-1998), p, 05.

26 François Misser et Olivier Vallées, "Du scandales Zaïrois au Congo Gémmocratique," de Laurent Monnier et Al (eds), Chasse du diamant au Congo/ Zaïre (Louvain: L'Harmattan, 2000), pp, 3031-.

27 - Francois Kabuya Kalala et Tshwinza Mbiye, L'économié Congolaise en 2000-2001, op. Cit, 186.

28 - Jeanot Mokli Danga Kassa, Politiques Agricoles et Promotion Rurale au Congo-

Zaïre (18851997-), (Paris : L'Harmattan, 1998), p, 508 .

29 - Jean Jacques Arthure Malu Malu, op. Cit., p, 293294-.

30 - Gaston Mutumba Lukusa, Redresser l'économie du Congo-Kinshasa: bilan et conditionnalité (Paris: l'Harmatan, 2003), p. 213.

31 - William Reno, Warlords Politics and African States (London: Lynne Rienner Publishers, 1999), pp, 160161-.

32 - François Misser et olivier Vallées, op. Cit, pp, 3132-.

33 - Tom de Herdt, "Democracy and the Money Machine in Zaire," The Review of African political economy, vol. 92, no. 932002) 94-).

34 - Ibid., 453454-.

35- كينغو واد يندو Kengo Wa dendo رئيس الوزراء الكونغولي خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، و ما بين 1995 و 1996. يعتبر من أهم اشخصيات الكونغولية النافذة في المؤسسات المالية الدولية، و هو من الأسباب الرئيسية الذي دفع بموبوتو لتعيينه على رأس حكومته من أجل الحصول على القروض و استقطاب المستثمرين الأجانب.

36- Tom De Herdet and Styfaan Marysse, L'économie informelle au Zaïre: Survie et pauvreté dans la période de transition (France: L'Harmattan, 1996), p, 77.

37- Groenewald Hesta, "Sub-Regional Intervention and Privatization of Politics in Africa," Conflict Security and Development, Vol.02, no. 01, 2002, pp, 59, 60.

38- Herest Weiss, "Zaire : collapsed society, surviving state," in Williame Zartman, Collapsed States: the disintegration and restoration of legitimate authority (USA: Lynne Rienner Pulishers, 1995), p, 162.

39 -"Thousands of Troops on Rampage of Looting and Violence in Zaire," The New York times, September 24th, 1991, Washington, p, 06; "Soldiers Angry over Pay go on Rampage in Capital", The Independent, September 24th, 1991, London, p, 10.

40 - مليشيات الأنترهاموي و القوات المسلحة الرواندية من إثنية الهوتو، المسؤولة عن مجازر رواندا 1994. فرّت إلى شرق الكونغو الديمقراطية و قاكت بتنظيم العمل المسلّح بهدف إسقاط نظام بول كاجامي Paul Kagamé.

41 - Ibidem.

42 - Colette Breackman, "La compagne

Victorieuse de L'AFDL," de Colette Breackman and Al, Kabila Prend le Pouvoir (Bruxelles: GRIP, 1998), pp, 65, 67.